الاتجاهات في التحويلات الدولية للاسلحة في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا

زين حسين وعلاء الترتير

أبرز تقرير عام 2024 حول "اتجاهات التحويلات الدولية للأسلحة"، الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال واحدة من أكبر المناطق المستوردة للأسلحة الرئيسية، حيث شكلت 27% من واردات الأسلحة الرئيسية بين عامي 2020 و2024. وكانت واردات الأسلحة من دول الشرق الأوسط أقل بنسبة 20% في الفترة من 2020 إلى 2024 مقارنة بالفترة من 2015 إلى 2019. ومع ذلك، ونظرًا لحجم عمليات التسليم المعلّقة، من المتوقع أن تظل منطقة الشرق الأوسط من المناطق الرئيسية المستوردة للأسلحة في المستقبل القريب.

في الفترة من 2020 إلى 2024، جاءت نصف (50%) واردات الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها إيطاليا بنسبة 12%، ثم فرنسا بنسبة 9.7%، وألمانيا بنسبة 7.6%. وبلغت مساهمة روسيا في واردات الأسلحة الإقليمية 4.1% (بعد أن كانت 18% في الفترة من 2015 إلى 2019)، مع انخفاض ملحوظ بنسبة 83% بين الفترتين. أما الصين فكانت حصتها 1.2% من واردات الأسلحة الإقليمية (بعد أن كانت 3.0% في الفترة من 2015 إلى 2019).

في شمال إفريقيا، كانت الجزائر والمغرب أكبر مستوردين للأسلحة، حيث كانت روسيا (32%)، والولايات المتحدة الأمريكية (27%)، والصين (11%) هي المورّدين الرئيسيين

للمنطقة. انخفضت واردات الجزائر من الأسلحة في الفترة 2020–2024 بنسبة 73% بعد أن بلغت ذروتها في الفترة 2015–2019. وتُعد روسيا المورد الأهم للأسلحة إلى الجزائر، لكنها زودت الجزائر بأسلحة أقل بنسبة 81% في الفترة 2020–2024 مقارنة بالفترة 2015–2019. ويُعزى التراجع العام في واردات الجزائر من الأسلحة جزئيًا إلى دورات الشراء.

أما واردات المغرب من الأسلحة، فقد ارتفعت بين عامي 2005–2009 و2010–2014 بأكثر من عشرة أضعاف (+1164%)، لكنها انخفضت في كل فترة لاحقة، وكان آخرها انخفاض بنسبة 26% بين 2015–2019 و2020–2024. وبالنظر إلى عمليات التسليم المعلّقة، يُتوقع أن تزداد واردات المغرب من الأسلحة في السنوات القادمة.

ad

كانت أربع من أكبر عشر دول مستوردة للأسلحة في العالم خلال الفترة 2020–2024 من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قطر، السعودية، مصر والكويت. وجاءت قطر كثالث أكبر مستورد للأسلحة عالميًا في 2020–2024، بعد أن كانت عاشر أكبر مستورد في 2015–2019. وقد كانت واردات قطر من الأسلحة في الفترة 2020–2024 أعلى بنسبة 127% مقارنةً بالفترة 2015–2019، وأعلى بنسبة 1312% مقارنةً بالفترة 2010–2014. وكان المورد الرئيسي لقطر في هذه الفترة هو الولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة 48% من واردات الأسلحة القطرية)، تلتها إيطاليا (20%)، والمملكة المتحدة (15%)، وفرنسا (14%). وقد حدث هذا التسلح واسع النطاق في ظل توترات إقليمية، ودور قطر كوسيط وصانع سلام في المنطقة.

انخفضت واردات السعودية من الأسلحة بنسبة 41% بين الفترتين 2015–2019 و2020–2024، بعدما كانت أكبر مستورد للأسلحة في العالم في 2015–2019، لتصبح رابع أكبر مستورد في 2020–2024. وكان المورد الرئيسي للسعودية في 2020–2024 هو الولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة 74% من وارداتها من الأسلحة)، تلتها إسبانيا (10%) وفرنسا (6.2%). ويمكن عزو انخفاض واردات السعودية من الأسلحة في هذه الفترة جزئيًا إلى الطبيعة الدورية لعمليات الشراء الدفاعي، حيث تقوم الدول باستيراد الأسلحة، ثم تركّز على دمجها واستخدامها، وربما تقوم بطلب شحنات إضافية في المستقبل خلال هذه الفترة أو بعدها. وهذا يؤدي إلى تراجع مؤقت في تسليم بعض أنواع الأسلحة، قبل أن تعاود الأرقام الارتفاع

لاحقًا. وبناءً على الشحنات المعلّقة، من المتوقع أن تظل السعودية مستوردًا رئيسيًا للأسلحة في السنوات المقبلة.

ارتفعت واردات الأسلحة في دولتين أخريين من مجلس التعاون الخليجي بشكل حاد بين عامي 2015–2019 و2020–2024، حيث زادت واردات الكويت بنسبة 466%، والبحرين بنسبة 898%، مما جعل الكويت تحتل المرتبة العاشرة، والبحرين المرتبة الثالثة والعشرين عالميًا من حيث واردات الأسلحة. أما الإمارات العربية المتحدة، فعلى الرغم من كونها الحادي عشر عالميًا في واردات الأسلحة خلال 2020–2024، إلا أن وارداتها انخفضت بنسبة 19% مقارنةً بالفترة 2015–2019.

ad

فيما يتعلق بإسرائيل، فقد ظلت وارداتها من الأسلحة مستقرة إلى حد كبير بين عامي 2015–2019 و2020–2024، حيث انخفضت بنسبة طفيفة بلغت 2.3%. وكانت إسرائيل تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميًا في واردات الأسلحة في 2020–2024، بعد أن كانت في المرتبة الرابعة عشرة خلال 2015–2019. وكانت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للأسلحة الرئيسية إلى إسرائيل في هذه الفترة (بنسبة 66% من وارداتها)، تلتها ألمانيا بنسبة 33%. ولا تزال إسرائيل تعتمد بشكل كبير على المساعدات العسكرية الأمريكية في قدراتها على التسلح التقليدي الرئيسي.

أما أكبر فئات الأسلحة الرئيسية التي استوردتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2020–2024، فكانت الطائرات (43%)، والسفن (20%)، والصواريخ (16%). وشكلت الطائرات المقاتلة 80% من جميع واردات الطائرات، والفرقاطات 70% من واردات السفن، في حين شكلت صواريخ الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية نسبة 18% من واردات الصواريخ.

وعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُعد مستوردًا صافيًا للأسلحة، إلا أن عدة دول فيها تصدر بعض أنواع الأسلحة التقليدية. وكانت أبرز فئات الأسلحة المُصدَّرة من

المنطقة في الفترة 2020–2024 هي: الصواريخ (28%)، والطائرات بما في ذلك الطائرات بدون طيار (19%)، والمركبات المدرعة (17%).

وكانت أكبر الدول المصدرة للأسلحة من المنطقة خلال 2020–2024 هي إسرائيل (بنسبة 52% من صادرات الأسلحة الإقليمية)، تلتها تركيا (28%)، ثم إيران (7.2%)، والإمارات العربية المتحدة (5.3%). وكان أكبر مستورد فردي للأسلحة الإسرائيلية هو الهند (بنسبة 34%)، تلتها الولايات المتحدة (13%)، ثم الفلبين (8.1%). وقد ذهبت نصف صادرات إسرائيل إلى دول في آسيا وأوقيانوسيا، بينما ذهب 27% منها إلى دول أوروبية. ومثل إسرائيل، تُصدر تركيا الأسلحة إلى مختلف أنحاء العالم، حيث توجهت 33% من صادراتها إلى جيرانها في الشرق الأوسط، و32% إلى دول في آسيا وأوقيانوسيا خلال الفترة 2020–2024.

زين حسين، باحث في برنامج نقل الأسلحة التابع لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(سيبري)، ويركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. درس زين في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية وعمل في مجلس المعلومات الأمنية البريطاني الأمريكي (BASIC) كعامل سلام تابع لمجلس خدمات الأصدقاء (QPSW)، حيث ساعدهم في مشروع مكرّس لفكرة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ثم عمل كباحث في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى شركة فيجيو إيريس/موديز للحوكمة البيئية والاجتماعية، مع تركيز خاص على أنشطة الأسلحة المثيرة للجدل.

د. علاء الترتير، باحث رئيسي ومدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري). الترتير هو أيضاً زميل بحثي ومنسق أكاديمي في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف، وزميل بحثي عالمي في معهد أبحاث السلام في أوسلو، ومستشار برامج لدى الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، وعضو مجلس أمناء مبادرة الإصلاح العربي. تتوفر إصدارات ومؤلفات الترتير على موقعه الإلكتروني www.alaatartir.com

ندرك جيدا أنه لا يستطيع الجميع دفع ثمن تصفح الصحف في الوقت الحالي، ولهذا قررنا إبقاء صحيفتنا الإلكترونية "راي اليوم" مفتوحة للجميع؛ وللاستمرار في القراءة مجانا نتمنى عليكم دعمنا ماليا للاستمرار والمحافظة على استقلاليتنا، وشكرا للجميع للدعم:

الاعلانات

ad

2